

حركة الإخوان المسلمين وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر

أ. مرزوقي عمر
جامعة الحاج لخضر - بانهة -
omerzougui@yahoo.fr

أ. صدراوي فايزة
جامعة أبو بكر بلقايد - نلمسان -
faiza2011@live.fr

المُلخَص:

يناقش هذا الملقال أسباب الصعود السريع لحركة الإخوان المسلمين على الساحة السياسية المصرية، من خلال الانتقال من المعارضة إلى السلطة، و تداعيات هذا الصعود على التحول الديمقراطي بمصر خصوصا في ظل الإخفاق السريع للحركة بعد وصولها للحكم، بدءا بالتطرق لنشأة حركة الإخوان وأهدافها، ومراحل ولوجها في العملية السياسية بمصر قبل وبعد ثورة 25 يناير، وصولا إلى دراسة مستقبل عملها السياسي في ظل عودة هيمنة العسكر على الساحة السياسية المصرية.

الكلمات المفتاحية: حركة الإخوان المسلمين، التحول الديمقراطي، مصر.

Résumé :

Cet article discute les raisons de la hausse rapide du mouvement des Frères musulmans sur la scène politique égyptienne, à travers le passage de l'opposition au pouvoir, et les répercussions de cette hausse sur la transition démocratique en Egypte, en particulier à la lumière de l'échec rapide du mouvement après l'arrivée du gouvernement, à commencer par aborder l'émergence du mouvement des Frères musulmans et leur objectifs, et les étapes de leur accès à la processus politique de l'Egypte avant et après la révolution du 25 Janvier, Jusqu'à étudier l'avenir de leur travail politique à la lumière du retour de la domination de l'armée sur la scène politique égyptienne.

Mots clés: le mouvement des Frères musulmans, la transition démocratique, Egypte.

Abstract:

This article discusses the reasons of the rapid rise of the Muslim Brotherhood movement on the Egyptian political scene, through the transition from the opposition to the authority, and the repercussions of this rise on the Egypt's democratic transition, especially under the rapid failure of the movement after reaching the authority, beginning with the addressing of the

genesis of the Brotherhood movement and its objectives , and the stages of her access in the Egyptian political process before and after January 25 Revolution, up to study the future of her political action under the return of the military's domination on the Egyptian political scene.

Key words : the Muslim Brotherhood movement, the democratic transition, Egypt.

مقدمة:

على الرغم من أن محركي التغيير في دول ما سمي بـ "الربيع العربي" كانوا مجموعة من الشباب غير المنتمين إلى أحزاب أو جماعات سياسية بعينها، وعلى الرغم أيضا من أن حقيقة الثورات في الدول العربية رفعت في الأغلب شعارات بعيدة عن الخطاب الديني، إلا الانتخابات التي أعقبت تلك الثورات شهدت اكتساحا لتيار الإسلام السياسي وتصعيدا غير مسبوق للإسلاميين إلى سدة الحكم، وأبرز الأمثلة على ذلك حالة جماعة الإخوان المسلمين المصرية التي استطاعت من خلال ذراعها السياسي التي أنشأته والمتمثل في "حزب الحرية والعدالة" أن تتجح في كل معركة انتخابية بعد الثورة، بدءا من استفتاء 19 مارس 2011 مرورا بالانتخابات البرلمانية في نوفمبر 2011، ثم نجاحها في إيصال مرشحها إلى رئاسة الجمهورية،¹ لكن سرعان ما تلاشى هذا الصعود السريع وانقلب إلى فشل وإخفاق ذريعين، حيث مثلت أحداث الثالث من جويلية 2013 والتي أطاحت بحكم الرئيس المصري "محمد مرسي" إحدى المحطات الفاصلة في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين.

بناء على ما تقدم، نبحت في هذا المقال أسباب الصعود السريع لحركة الإخوان المسلمين في السياسة المصرية من خلال الانتقال من المعارضة إلى السلطة، وتداعيات هذا الصعود على التحول الديمقراطي بمصر خصوصا

في ظل الإخفاق الكبير للحركة، من خلال التطرق لنشأة حركة الإخوان وأهدافها، ومراحل ولوجها في العملية السياسية بمصر قبل وبعد ثورة 25 يناير، وصولاً إلى دراسة مستقبل عملها السياسي في ظل عودة هيمنة العسكر على الساحة السياسية المصرية.

أهمية الدراسة:

تسلط هذه الدراسة الضوء على حركة الإخوان المسلمين وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر، لا لتستكشف حداثة القضية بل لتناقش تطوراتها الناشئة والحاسمة، فكما هو معلوم أن الحركات الإسلامية بشكل عام وجماعة الإخوان المسلمين على نحو خاص، ظاهرة فكرية وسياسية قديمة أحدثت ضجة كبيرة شغلت الدوائر الرسمية والرأي العام في الوطن العربي منذ نشأتها أواخر عشرينيات القرن المنصرم. وعليه، تتأتى أهمية هذه الورقة البحثية من كونها تفحص الجديد المحدث، والمتمثل في انتقال مثل هذه الحركات من موقع المعارضة المهمشة إلى مركز السلطة المؤثرة على الساحة السياسية العربية بعد ما عرف بثورات الربيع العربي أواخر 2010 وأوائل 2011، لتحقيق ليس في السلوك السياسي لحركة الإخوان المسلمين وأثره على العملية الديمقراطية في مصر بعد 2011 فحسب، وإنما لترصد أيضاً الأسباب الرئيسية التي هيأت الأرضية لبلوغ هذه الحركة سدة الحكم على الرغم من أنها أو على الأقل الأعضاء التابعين لها لم يكونوا من مفجري ثورة 25 يناير، على أن تحلل لاحقاً العوامل التي وقفت وراء انهيارها وفشلها السريع في الحفاظ على امتيازاتها وموقعها في السلطة المصرية.

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها:
- الوقوف على التاريخ الفكري والسياسي لحركة الإخوان المسلمين، وذلك خلال التطرق إلى نشأة الحركة وأهدافها الرئيسية.
- تحديد الأسباب التي ساهمت في وصول حركة الإخوان إلى سدة الحكم، وكذا التعرف على العوامل التي أدت إلى إخفاقها السريع.
- فحص السلوكيات السياسية لحركة الإخوان وانعكاساتها على العملية الديمقراطية المصرية قبل وبعد 2011.
- رصد العلاقة بين حركة الإخوان المسلمين والنخب الحاكمة في مصر قبل وبعد 2011، علاوة على استشراف مستقبل هذه العلاقة بعد الانقلاب على الشرعية في 03 جويلية 2013.

إشكالية الدراسة:

تتخصر المشكلة الجوهرية للدراسة في رصد وتفكيك العلاقة القائمة بين حركة الإخوان المسلمين وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر، وعليه جاءت الإشكالية على النحو التالي:

- إلى أي مدى ساهمت حركة الإخوان المسلمين في معالجة/تأجيج إشكالية التحول الديمقراطي في مصر؟

التساؤلات الفرعية: تتفرع عن الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- متى وكيف نشأت حركة الإخوان المسلمين؟ وما هي أهدافها؟
- ما هي الأسباب التي أسهمت في وصول حركة الإخوان ممثلة في حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؟ وما العوامل الكامنة وراء فشلها السريع؟

- كيف أثرت حركة الإخوان المسلمين في العملية السياسية في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير؟ وهل ساهمت فعلا في تأجيل تعثر مسيرة التحول الديمقراطي في مصر؟

- ما مستقبل العملية الديمقراطية في مصر بعد إسقاط حكم حركة الإخوان؟
فرضيات الدراسة:

- جاء الصعود السريع كما الإخفاق الكبير لحركة الإخوان المسلمين في إدارة العملية الديمقراطية في مصر بعد 2011 نتيجة عوامل فكرية وتنظيمية وسياسية عديدة تتعلق بالحركة والقوى السياسية الأخرى.

- إن نجاح عملية التحول الديمقراطي في مصر لا يتطلب سلوك موحد لحزب أو تيار بعينه، وإنما يعتمد على قدرة الأطراف السياسية المعنية على إدارة اختلافاتها وحل مشاكل المجتمع المصري بالطرق السلمية.

أولا: حركة الإخوان: النشأة والأهداف

تعد جماعة الإخوان المسلمين أشهر الحركات الإسلامية في مصر وأقدمها وأكثرها خبرة سياسيا، تبلورت عام 1928م من خلال جهد مؤسسها ومنظرها الأول الإمام "حسن البنا"، وبدعم من الملك "عبد العزيز آل سعود" ووساطة الشيخ "رشيد رضا"، وعليه سرعان ما انتشرت الحركة في ربوع مصر كلها وفي دول أخرى، وكونت تنظيما دوليا يجمع فروعها الخارجية.² هذا ويشير النظام العام لحركة الإخوان المسلمين³ أولا وقبل كل شيء إلى أنها هيئة إسلامية جامعة، تعمل لإقامة دين الله في الأرض وتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام، ومما يتصل بهذه الأغراض من⁴:

- تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة وإلى المسلمين خاصة.
- جمع القلوب والنفوس على مبادئ الإسلام، وتجديد أثرها الكريم فيها وتقريب وجهات النظر بين المذاهب الإسلامية.

- العمل على رفع مستوى المعيشة للأفراد وتنمية ثروات الأمة وحمايتها.
- تحقيق العدالة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي لكل مواطن، ومكافحة الجهل والمرض والفقر والرذيلة، وكذا تشجيع أعمال البر والخير.
- تحرير الوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان غير إسلامي، وفي هذا الإطار يعد أحد أسمى أهدافها إعادة النظر في التحالف المصري السياسي والعسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التبعية، لا سيما - ولكن ليس فقط- بالنظر إلى علاقته بالقضية الفلسطينية.⁵
- مساعدة الأقليات الإسلامية في كل مكان، والسعي إلى تجميع المسلمين حتى يصيروا أمة واحدة.
- قيام الدولة الإسلامية التي تنفذ أحكام الإسلام وتعاليمه عمليا، وتحرسها في الداخل وتعمل على نشرها وتبليغها في الخارج.
- مناصرة التعاون العالمي مناصرة صادقة في ظل الشريعة الإسلامية التي تصون الحريات وتحفظ الحقوق، والمشاركة في بناء الحضارة الإنسانية على أساس جديد من تآزر الإيمان والمادة.⁶
- ويعتمد الإخوان المسلمون في تحقيق هذه الأهداف على الوسائل الآتية:⁷
- * الدعوة: بطرق النشر والإذاعة المختلفة من نشرات وصحف ومجلات وكتب ومطبوعات وتجهيز الوفود والبعثات في الداخل والخارج.
- * التربية: لتطبع أعضاء الجماعة على هذه المبادئ، وتعكس معنى التدين قولاً وعملاً في أنفسهم أفراداً وبيوتاً، عقدياً وفق الكتاب والسنة، وعقلياً بالعلم وروحياً بالعبادة وخلقياً بالفضيلة، وبدنياً بالرياضة ومنه تثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكامل التام والتعاون الحقيقي بينهم، حتى يتكوّن رأي إسلامي موّحد.

* التوجيه: بوضع المناهج الصالحة في كل شؤون المجتمع من التربية والتعليم والتشريع والقضاء والإدارة والجنديّة والاقتصاد والصحة والحكم، والوصول بها إلى الهيئات السياسية التنفيذية والتشريعية والدولية، لتخرج من دور التفكير النظري إلى دور التنفيذ العملي.

* العمل: بإنشاء مؤسسات تربوية اجتماعية واقتصادية وعلمية، وتأسيس المساجد والمدارس والمستوصفات والنوادي، لمقاومة الآفات الاجتماعية التي تضرّ بالشباب والمجتمع ككل.

* إعداد الأمة: إعدادا جهادياً، لتقف جبهة واحدة في وجه الغزاة والمتسلطين من أعداء الله، تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية الراشدة.

هذا ومن خلال ما أسلف ذكره من أهداف ومبادئ حركة الإخوان المسلمين، وفي رد واضح لمؤسسها "حسن البنا" على أسئلة تتعلق بهيئة الإخوان التنظيمية وهوية الحركة الإخوانية أكد على أن الإخوان "دعوة، وجمعية خيرية، ومؤسسة اجتماعية وحزب سياسي"⁸.

ثانياً: حركة الإخوان المسلمين والعملية السياسية في مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير:

لا شك أنّ عدم وضوح هوية الإخوان المسلمين في بداية التأسيس لعب دوره في تأخير حسم الكثير من المسائل المتعلقة بمهمات الحركة وأولويات برنامجها، والتي تراوحت بين العمل الاجتماعي والخيري تارة، والدعوة إلى الدين والتصرف كحزب سياسي منظم تارة أخرى، وأحياناً كهيئة تحاول الوصول إلى بعض مقاعد البرلمان لإيصال دعوتها دون الطموح للوصول إلى السلطة⁹، وعليه يبدو جلياً ضبابية الرؤية الإخوانية للديمقراطية.

ففيما يتعلق بتطور فكرة الديمقراطية عند جماعة الإخوان المسلمين ومراحل ولوجها في العملية السياسية، يلاحظ أنها كانت قبل العام 1952

تدعو إلى حل الأحزاب جميعها بدعوى "أنها تؤدّي إلى تمزيق وتشتيت وحدة الأمة"¹⁰ وفي هذا السياق بعث مؤسسها "حسن البنا" فكرا سياسيا حركيا يركّز على عدم جواز تعدد الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية، فالحزبية بالنسبة له ما هي إلا مرادف للفرقة والخلاف، فضلا عن أنّها ليست من أسس النظام السياسي الإسلامي.¹¹

وعلى الرغم من أن المعارضة السياسية "واجب ديني" فرضه الله، إلا أن "حسن البنا" اعتبر المعارضة السياسية الغربية بدعة لأنها تقوم على افتراض جعل السلطة هدفا أساسيا لها بحجة تمكينها من تطبيق برنامجها، واشترط أن تقوم المعارضة في النظام الإسلامي على الأمر بالمعروف والنهي على المنكر، لكنه لم يحدد هل من الجائز وجود معارضة للحكومة الإسلامية أم لا، وهل من حق تلك المعارضة أن تسعى إلى السلطة أم لا¹².

إلا أن حركة الإخوان المسلمين أعادت النظر في موقفها السابق من الحزبية بعد تعرضها للحل والملاحقة والاضطهاد خلال فترة الحكم الناصري الذي امتد إلى العام 1970¹³، فمع بداية السبعينيات قام الإخوان بتعديل استراتيجياتهم وتوجهاتهم السياسية، بالدخول في اللعبة السياسية، وقبلت بذلك التعددية الحزبية لكن من دون الالتزام بأهم قواعدها وهو الترخيص القانوني بحزب، واختصرت موقفها من فكرة الحزب بقبولها بالتنسيق مع الأحزاب الأخرى الموجودة¹⁴.

ويعلق أحد الباحثين على عدم ظهور أي مواقف متعارضة مع الديمقراطية حتى الآن عند جماعة الإخوان، لكنه يلاحظ أنه يمكن رصد تشوша وخطا بين الديمقراطية و الشورى، ومع تغير الظروف السياسية والاجتماعية في مصر أصبح للإخوان المسلمين رؤية تكاد تكون متناقضة تماما مع ما كان يدعو إليه "حسن البنا" من قبل، ويفسر "مصطفى مشهور" -

المرشد السابق للإخوان بمصر- الخلاف بين التصورين بأنه: "نحن في الأصل جماعة ولسنا حزبا وقد ظهرت فكرة مطالبتنا بحزب لكي نستطيع ممارسة نشاطنا بشكل شرعي" وعليه نجد أن قادة الإخوان المسلمين يرون إمكانية التوفيق بين الديمقراطية والشورى وقبول التعددية الحزبية بشرط عدم تعارضها مع المبادئ الدينية¹⁵.

كما أن جماعة الإخوان المسلمين اتجهت نحو تنضيج فكرها السياسي وتطوير خطابها الإيديولوجي وتحديثه ليتناسب مع ظروف مرحلة الانتقال التي تمر بها المجتمعات العربية والإسلامية، فأصدروا ثلاث وثائق تعتبر الأهم في تاريخهم السياسي منذ عودتهم إلى النشاط الإعلامي منتصف التسعينات¹⁶.

أما بخصوص تعامل النظام المصري مع حركة الإخوان المسلمين، فيلاحظ أنه كان موقف يشوبه دائما الشك والإقصاء للجماعة وتوجهاتها، وعليه فقد اصطدمت الحركة بالنظام السياسي المصري ثلاث مرات: الأولى عام 1948 عندما اغتالت رئيس وزراء مصر وردّ النظام باغتيال مؤسس الحركة وحظر الجماعة. والثانية عام 1954 عندما حاول أحد كوادرها اغتيال "جمال عبد الناصر" الأمر الذي أدى إلى حظر الجماعة مرة ثانية، الأمر الذي وضعها في مواجهة مع النظام خاصة بعد اعتقال عديد من قيادات الجماعة، والتضييق عليها في ممارسة أية أنشطة حتى ولو كانت دعوية، والثالثة عندما اصطدمت بـ "السادات" عام 1981 -الذي لم يختلف عن عهد سلفه حيث استمر حظر جماعة الإخوان المسلمين في عهده- ما أدى إلى اعتقال كوادرها على الرغم من أن "السادات" كان أطلق تلك الكوادر من السجون عام 1974، و تعاون معهم لتحجيم الناصريين و اليساريين.¹⁷

وبالرغم من أن الرئيس المصري المخلوع "حسني مبارك" بدأ عهده عام 1981، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ومن بينهم بعض الإسلاميين، إلا أنه تعامل مع الإخوان طوال سنوات حكمه الثلاثين بسياسة العصا والجزرة أو ما يعرف بنظام الشد والجذب، فسمح لهم بخوض انتخابات النقابات المهنية والسيطرة عليها تارة، وفرض الحراسة القضائية على بعضها تارة أخرى، كما سمح لهم بخوض الانتخابات البرلمانية تحت عباءة الأحزاب أو حتى تحت عباءة الجماعة، إلا أن مبارك رغم كل هذه المراوحات لم يرفع ما وُسمت به الجماعة منذ عهد "عبد الناصر" من أنها "جماعة محظورة"، ليظل هذا الوسم سيفاً مسلطاً على الجماعة يستخدمه وقت ما يشاء، ولأنها "جماعة محظورة"، فمن غير المعقول أن يُسمح لها بإنشاء حزب سياسي، أو أن يُسمح لها بإصدار صحيفة أو مجلة رسمية تعبر عنها، أو يُسمح لها بإنشاء محطة إذاعية أو قناة تلفزيونية.¹⁸

وبالتالي، تأسيساً على ما سبق ذكره ووفقاً للعديد من الملاحظين، إن الإخوان لم يتخلوا عن موقفهم الحذر المعتاد، الذي يتسم بالترجيحية والتكيف البطيء والخوف من التجربة وال فشل نتيجة معاناتها المستمرة من القمع الوحشي للنظام الحاكم، حيث رفضت الحركة خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات الدخول المباشر في العملية السياسية والابتعاد عن مواجهة النظام، لكن في منتصف الثمانينيات بدأ الإخوان مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية بالتحالف مع أحزاب سياسية أخرى مثل "حزب الوفد" في عام 1984 و حزب العمل عام 1987، وشاركوا كذلك في انتخابات النقابات ونجحوا في الفوز والسيطرة على العديد منها في التسعينيات، وقد تعاطت السلطة مع هذا التطور الحاسم بشن حملة اعتقالات واسعة وإحالة بعض قيادات الإخوان على القضاء العسكري. لكن بعد بداية الألفية الجديدة تبنى الإخوان المسلمون

خط جديد وإستراتيجية صارمة في علاقتهم مع النظام وأجندة الإصلاح، وقد بدأ هذا التغيير واضحا أوائل العام 2005، عندما أصر الإخوان على مشاركتهم في العملية السياسية، فتحدوا إعاقة النظام لمظاهراتهم وهددوا كذلك بالعصيان المدني، كما قاموا بالتعاون مع القوى السياسية الأخرى بدون مشاركة إيديولوجية، وتشاركوا معا لتشكيل جهات إصلاحية.¹⁹ وبالفعل شاركت جماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية عام 2005 وفازت بـ 88 مقعدا في مجلس الشعب، وعمل النواب الإخوان في المجلس بالتعاون مع النظام، كما شاركت في الجولة الأولى من آخر انتخابات برلمانية أجراها مبارك في عام 2010، لكن عندما اتضح تصميم النظام على عدم إنجاح أي من مرشحيها انسحبت في الجولات اللاحقة.²⁰

من هنا نلاحظ أن جماعة الإخوان اتبعت منهجا دعويا سياسيا للوصول إلى أهدافها عن الطريق الإصلاحية وليس الطريق الثورية، وعندما قامت ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بنظام "حسني مبارك" لم تتوقعها الجماعة ولم تشارك في تفجيرها، بل شاركت في الحوار مع النظام الذي دعى إليه "عمر سليمان" نائب الرئيس، ووافقت بموجبه على استمرار مبارك في الحكم حتى سبتمبر 2011 مقابل الاعتراف بها²¹، وفي هذا الشأن أصدرت عدّة بيانات أولها كان في 19 يناير 2011 تضمّن جملة مطالب إصلاحية موجهة إلى النظام الحاكم، كما أنها لم توقع على بيان القوى السياسية الصادر في 23 يناير والداعي إلى المشاركة في تظاهرات 25 يناير، وفي 29 يناير 2011 أصدرت الجماعة بيانا آخر يدور حول المطالب الإصلاحية مرة أخرى، في وقت كان فيه الشارع يرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وهو الشعار الذي لم تتبناه الجماعة إلا يوم 31 يناير في بيانها الصادر في نفس اليوم مستخدمة مصطلح "ترك النظام السلطة"، ولما بدت واضحة هجمة

النظام لضرب شباب التحرير يوم 02 فبراير، تراجعت الجماعة عن التنازلات التي قدّمها النظام وتمسكت بترك مبارك السلطة، وبهذا شاركت فيما عرف باسم "معركة الجمل" التي انتهت بهزيمة مؤيدي النظام²²، ومنه تنحي "حسني مبارك" عن السلطة في 11 فبراير 2011.

نتيجة لهذه التطورات المتتالية والسريعة، اجتاحت التيارات الإسلامية بشكل عام وحركة الإخوان المسلمين بشكل خاص الساحة السياسية المصرية رسمياً ابتداء من 18 فبراير 2011، أي في الجمعة الأولى بعد تنحي مبارك أين احتفل المصريون برحيله، كما بدا واضحاً هيمنة الإخوان على تنظيم تلك الجمعة، وقد كوّنت لاحقاً تلك التيارات الإسلامية ولأول مرة في تاريخها أحزاباً سياسية كي تنافس بها في الانتخابات²³، وفي هذا السياق أنشأ الإخوان "حزب العدالة والحرية" الذي حصد ما يقارب 235 مقعد من مقاعد مجلس الشعب في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر 2011. وتوالى الصعود غير المتوقع للإسلاميين في السياسة المصرية، حيث انتقل الإخوان في 30 جوان 2012 وللمرة الأولى في تاريخهم من حركة عارضة إلى حزب سلطة، وذلك بعدما فاز الرئيس "محمد مرسي" بالانتخابات الرئاسية ضدّ مرشح النظام القديم "أحمد شفيق" بفارق ضئيل²⁴، وهو ما كشف حجم الانقسام العميق داخل المجتمع المصري.

وفي إجابتها على سؤال: لماذا فاز الإخوان؟، تبنت الباحثة المصرية "مروة فكري" في دراستها المعنونة بـ "صعود إسلامي أم فشل علماني؟ محاولة لفهم نتائج الانتخابات المصرية بعد ثورة 25 يناير"، اقتراب "مونسون" لتفسير صعود الإخوان حيث التركيز على التفاعل بين الأفكار والأنشطة والبيئة، وتبعاً لذلك ربطت صعود الجماعة بعدة عوامل نذكر منها:

* **الهيكل التنظيمي:** فمن ناحية إن جماعة الإخوان تتميز بهيكل تنظيمي ممتد ومنتشر في أنحاء الجمهورية المصرية، على الرغم من سنوات القمع التي مرّوا بها، بل وربما تكون القوة السياسية الوحيدة التي لديها تغطية في كل مكان في الدولة، ولها قدرة على تكيف استراتيجياتها بحسب حاجات كل دائرة بما فيها المناطق الريفية.²⁵

والنقطة الثانية أن جماعة الإخوان لديها استيعاب لقواعد اللعبة اكتسبتها من خبرة ثلاثة عقود، نافست فيها في النقابات وكذلك في الانتخابات على المستوى القومي، الأمر الذي سهّل من بناء علاقات قوية مع مختلف الدوائر الانتخابية، وعلى النقيض من ذلك نجد أن كثيرا من الأحزاب الأخرى خصوصا الجديدة منها التي أسست بعد الثورة، لم تكن قد بدأت تقدّم نفسها إلى الناخبين، كما يبدو أن الضعف التنظيمي لكثير من أحزاب المعارضة في مصر بعد الثورة لا يرجع إلى حادثتها فحسب بل إلى عدم جدتها في القيام بالعمل التنظيمي الشاق، إلى جانب القيادة المنقسمة التي عرفت هاته الأحزاب.²⁶

* **الأطر المستخدمة في الحملات الانتخابية:** إذ ارتبطت رسالة الإخوان المسلمين منذ نشأتها بالحياة اليومية للمصريين وتشابه محتواها مع كثير من المعتقدات المصرية التقليدية، فقد حاولت الجماعة تقديم ما يمكن تشبيهه بوصفة إسلامية للحياة اليومية، أي أنها مسّت الجوانب المختلفة لحياة الفرد من الناحية الروحية والمعنوية، فكانت هذه هي قوة المحتوى الإيديولوجي لرسالتها، كما أوضح "مونسون"، وهو النهج الذي حرص الإخوان على استمراره في حملاتهم الانتخابية المختلفة بعد الثورة. كما يلاحظ أنّ الخطاب السياسي للجماعة وحزب الحرية والعدالة ابتعد خصوصا في الفترة التالية للثورة مباشرة من استخدام الإشارات الإسلامية، وإن استمر التشديد على

الجوانب الروحية كما انعكس في البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة.²⁷

* **نظرية التفاهم بين العسكر والإخوان:** لقد طرح عدد من المتقنين نظرية "التفاهم" بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحركة الإخوان، وطبقا لهذه النظرية فإن المجلس عقد صفقة مع الإخوان قبيل تحي "مبارك" تجلّت في جمعة "القرضاوي" حيث احتكر الإخوان المشهد السياسي برعاية المجلس العسكري الحاكم، لكن التجلي الأكبر للتفاهم تمثّل في تشكيل لجنة التعديلات الدستورية برئاسة البشري التي انحازت إلى المسار المواتي لهيمنة الإخوان على عملية صناعة الدستور، فكان التفاهم يدور حول توزيع السلطة بين الطرفين بحيث يسيطر الإخوان على البرلمان مقابل دعمهم المرشح الذي يدعمه المجلس للرئاسة²⁸، وبالطبع سرعان ما انفض هذا التفاهم وتحول إلى عدااء وخلاف حاد بعد تراجع جماعة الإخوان عن قرارها وتعهداتها في فبراير 2011 بعدم المنافسة في الانتخابات الرئاسية.

ثالثا: أسباب سقوط حكم الإخوان المسلمين في مصر:

على الرغم من تنبؤ الكثيرين باستمرار صعود التيارات الإسلامية في السياسة المصرية، ففي إجابته عن سؤال هل ستظل التيارات الإسلامية في حالة صعود لحقبة زمنية طويلة؟ أكد الشيخ "القرضاوي" التالي: " هذا زمان الإسلاميين، والليبراليون العلمانيون أخذوا زمانهم"، كما صرح "صفوت حجازي" الداعية الإسلامي والسياسي المصري، بـ: "أنّ الإخوان المسلمين سيكونون سادة العالم، و لن نتخلى عن هذا المبدأ"، فيما توقع الدكتور "عصام العريان" القيادي الإخواني البارز أن يستمرّ الإخوان في حصد المقاعد الأكثر في البرلمان،²⁹ لكن ما وقع عكس ذلك تماما مترجما ما توقعه آخرون من إخفاق لجماعة الإخوان وحدث ثورة ثانية ضدهم بسبب

ممارساتهم، وبالفعل هذا ما حدث على إثر انقلاب 03 جويلية الذي أطاح بالرئيس "محمد مرسي" و مثل إحدى المحطات الحاسمة في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، وذلك ليس لما ترتب عليه من آثار وتداعيات مست الجماعة وبنيتها التنظيمية والسياسية فحسب، وإنما أيضا لأنه جاء بعد عام واحد فقط قضاها الرئيس "مرسي" في السلطة، وانتهى به سجيننا تحت سيطرة المؤسسة العسكرية.³⁰

من هذا المنطلق ستتم معالجة أسباب الانهيار السريع والمنهي لتجربة حركة الإخوان المسلمين في السلطة والرئاسة بعد عام واحد من الوصول إليها، كمحاولة للبحث في مدى تأثير الحركة على عملية التحول الديمقراطي بمصر خصوصا في ظل المرحلة الانتقالية التي مرتّ بها ولا تزال، وعليه يمكن إجمال تلك العوامل فيما يلي:³¹

1. ضعف النزعة التوافقية لدى ممثلي حركة الإخوان و خاصة ما يتعلق بالقوى والتيارات المخالفة للجماعة إيديولوجيا وسياسيا كالليبراليين والعلمانيين، إذ وصلت العلاقة طوال العام الماضي إلى درجة القطيعة مع هذه القوى، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الجماعة، صحيح أن بعض هذه القوى كان يدفع باتجاه القطيعة، لكن سياسات الجماعة زادت من ذلك أيضا.

2. طغيان الأيديولوجيا على الحسابات السياسية الواقعية، وغلبة النزعة الصفرية على أداء الجماعة بطريقة "المباراة الصفرية" في الصراع السياسي، وهو ما أدى إلى حالة تأزم علاقتها ببقية القوى السياسية الأمر الذي انعكس سلبا على عملية التحول الديمقراطي بمصر.

3. التماهي مع القوى الدينية والاجتماعية المحافظة والتي مثلت ولا تزال عبئا على الخطاب الديني والفكري لجماعة الإخوان، كالقوى السلفية وبعض

الرموز الراديكالية، وقد أضرت هذه القوى بالرئيس مرسي وساهمت في إسقاطه بشكل مباشر.

4. لم يكن إخفاق جماعة الإخوان المسلمين في السلطة مصادفة، بل هو نتيجة أيضا لعدم قدرتهم على السيطرة على مخالف ما أطلق عليه "الدولة العميقة" التي ظلت تتأصبغهم العداء أيضا، ونعني بهذه الدولة مجموعة المؤسسات والرموز والشخصيات التي ترعرعت في عهد مبارك وتقاتل من أجل البقاء على ثقافة الفساد ومنظومته الرثة سياسيا واقتصاديا، وقد نجحت على مدار السنة التي حكم فيها الإخوان في استنزافهم والاستثمار في ضعف خبرتهم من أجل العمل لصالحهم، لتصل إلى قمة توحشها عشية يوم 30 جوان 2013 حيث أنهت أول تجربة ديمقراطية في مصر.

5. ترتبط المشكلة الوجودية لدى جماعة الإخوان بالثقافة التي طورتها لربط الأعضاء ببعضهم البعض والاحتفاظ بولائهم، هذه الثقافة تدور حول صورة الضحية، أو ما يوصف بمفهوم "المظلومية التاريخية" حيث كان العدو الخارجي (خارج نطاق الجماعة) هو مصدر تماسك الجماعة، ويبدو أن هذه الأخيرة استمرت في نفس الثقافة وطورتها إذ يلاحظ على خطاب الجماعة بل وخطاب الرئيس أيضا، كثرة الإشارة إلى المؤامرات والأصابع الخفية لأنها اللغة التي تلقى قبولا مع عقول الإخوان وقلوبهم، لكن هذه الثقافة أثرت سلبا في التحول الديمقراطي لأنها لم ترى في أي معارضة "معارضة وطنية" بل معارضة مدفوعة بأجندات خاصة أو خارجية، و بالتالي يجري التعامل معها على أنها تهديد للنظام السياسي.³²

6. الإقصاء والتهميش للآخرين والشركاء: وهي السياسة الإقصائية التي مورست من قبل الإخوان وهم في هرم السلطة تجاه شركائهم الحقيقيين والأساسيين أثناء ثورة 25 يناير، من خلال تبنيهم لمشروعهم التمكيني،³³

الأمر الذي جعل الكثير يتهمهم بـ "أخونة الدولة المصرية" من خلال الميل إلى شغل المناصب المفصلية في الدولة بعناصر منتمية إلى الإخوان أو متعاطفة معهم، ويدلل هؤلاء على هذا الميل بالتعيينات في مؤسسات الرئاسة و الحكومة، ورؤساء تحرير الصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة، وعليه لا يخفى أن هذا الأمر يؤثر بطريقة سلبية على العملية الديمقراطية على المرحلة الانتقالية بمصر³⁴.

7. سيادة عقلية التنظيم السري في فكر جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها، واستمرار تلك العقلية بعد وصولها إلى السلطة، فأبرز الأمثلة على عمل الإخوان في عزلة وكتمان هو ذلك الخاص بالإعلان الدستوري الصادر في نوفمبر 2012 ، دون أن تكون لدى مستشاري الرئيس أو حتى نائبه "أحمد مكي" رجل القانون والقاضي المحنك أدنى خلفية عنه، وهو ما يثير العديد من علامات الاستفهام في شأن طريقة إدارة الأمور في البلاد وأثر ذلك في التحول إلى الديموقراطية، ذلك أن الشفافية تمثل إحدى السمات المهمة للنظم الديمقراطية وعليه السؤال الذي ظل مطروحا: من هم الرجال الذين حول الرئيس؟ وكيف يمكن إقامة نظام ديمقراطي مؤسسي حقيقي وصانعو القرار الأساسيين غير معروفين ولا يخضعون لمسائلة الرأي العام؟ ومتى ينتقل النظام السياسي المصري من الاعتماد على أهل الثقة إلى أهل الكفاءة؟³⁵

8. من تحديات التحول الديمقراطي في مصر المرتبطة أيضا بصعود الإخوان، تكمن في اقترابهم للإصلاح، حيث لوحظ افتقارهم استراتيجية كلية محكمة في إدارة مرحلة ما بعد الثورة، بحيث اتضح مع مرور الوقت أننا أمام مجموعة شعارات فضفاضة مثل "تحمل الخير لمصر" ومشروع النهضة ومواجهة الدولة العميقة من دون تحديد خطة العمل أو أساليب التنفيذ، فعلى مستوى السياسات والتكتيكات فشل الإخوان في التصرف كقوة حاكمة واثقة

ولديها رؤية واضحة للمستقبل، نتيجة التبعية الواضحة لحزب الحرية والعدالة لحركة الإخوان المسلمين ومنه لمكتب الإرشاد العام الذي يمثل القيادة التنفيذية العليا للحركة.³⁶

9. بالنسبة للقوى السياسية الأخرى، فإن انتهاج سياسة الشارع التي ليست سياسة ديموقراطية بالأساس، أثار أيضا على عملية التحول الديمقراطي، من ناحية أن كثيرون منهم اعتقدوا أن التظاهر هو الوسيلة الوحيدة الفاعلة في الضغط، و من ثم أهملوا العمل المؤسسي المتمثل ببناء أحزاب ذات قواعد شعبية ممتدة سيكون من شأنها تمثيل مطالبهم والدفع بها من خلال البرلمان، كما أن المعارضة ما عادت في كثير من الحالات معارضة للسياسات المقدمة من قبل الإسلاميين بل معارضة للإسلاميين في ذاتهم ، حيث طوّرت العديد من الجماعات العلمانية المدنية خوفا مرضيا من الإسلاميين وأعدت إنتاج خطاب إقصائي يرى أن التيار الإسلامي معيب وغير قادر على الديمقراطي.³⁷

10. في المجال الاقتصادي فإن المنظور الاقتصادي الذي طبقه "مرسي" لا يختلف عن المنظور الذي اتبعه "مبارك"، وعليه فشلت السياسات الاقتصادية في تحقيق أي تقدم ملموس لرجل الشارع العادي، كما ظلّت الاحتمالات تشير إلى مزيد من التدهور ورفع أسعار السلع الأساسية خلال الفترة القادمة.³⁸ وفقا لما تقدم ذكره وتأسيسا عليه، نستنتج أن مجمل السياسات والاستراتيجيات المتبعة سواء من قبل حركة الإخوان المسلمين أو القوى السياسية الأخرى شكلت العائق الأكبر -في ظل تضافرها مع عوامل محلية ودولية أخرى- أمام نجاح عملية التحول الديمقراطي بمصر، بل وأدخلتها في مرحلة انتقالية ثانية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، وذلك بعد تدخل

الجيش في الحياة السياسية على إثر أحداث 03 جويلية 2013 ضد الرئيس "محمد مرسي".

رابعاً: العسكر ومستقبل العمل السياسي لحركة الإخوان المسلمين بمصر:

من الواضح أن الجيش المصري تدخل في 03 جويلية 2013 وأسقط نظام "مرسي"، ومن الواضح أيضاً أن تاريخ ذلك الجيش ليس مشهوداً له بدعوه للديمقراطية، ومع ذلك، كان "الانقلاب" فريداً من نوعه نظراً لكون هذا الجيش بعناصره ومؤسساته لم يكن هو الذي بدأ انقلاباً ضد الحكومة، وإنما تحرك بعدما خرجت أعداد كبيرة من المواطنين إلى الشوارع في إطار مظاهرات 30 جوان 2013 للمطالبة بانتخابات رئاسية مسبقة، من بين أمور أخرى، دون أن يقدم الرئيس أي تنازلات بالمقابل.³⁹

علاوة على ذلك، فإن تدخل العسكر تم بصحبة ممثل المعارضة "محمد البرادعي" وإمام الأزهر والبابا القبطي ومدون شاب من حركة "تمرد" وممثل عن السلفيين، بالإضافة إلى حشد ودعم شعبيين واسعيين، وهو ما جعله مختلفاً تماماً عن الانقلابات على الطريقة المعتادة،⁴⁰ ومع ذلك فقد كشفت الكثير من التقارير التي جرى نشرها في الأسابيع القليلة اللاحقة على سقوط نظام "مرسي" عن تورط عدد كبير من مؤسسات الدولة العميقة ورجال أعمالها في تمويل الشارع وتحريكه ضد مرسي سواء من خلال دعم حركة "تمرد" أو من خلال الحملة الإعلامية التحريضية والتشويهية ضد الرئيس "مرسي" وجماعة الإخوان، هذا ونشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" تقريراً طويلاً حول العلاقة التي نشأت بين قيادات حركة "تمرد" وبعض القيادات العسكرية والاستخباراتية طوال الشهور الأربعة التي سبقت تظاهرات 30 جوان.⁴¹

وفيما يتعلق بمستقبل الإخوان والخيارات المفتوحة أمامهم، فلا جدال على أن جماعة "الإخوان المسلمين" تمر بأصعب اختبار تاريخي لها منذ خمسينيات القرن الماضي، وذلك حين تم حظر الجماعة، واعتقال الآلاف من قادتها وأعضائها عام 1954، مما أدى إلى إقصائهم تماما من المشهد السياسي لمدة عقدين، وهي الفترة التي تعرف في أدبيات الجماعة بفترة "المحنة" التي دامت حتى أوائل السبعينيات، بيد أن المحنة هذه المرة تبدو أشد وطأة وصعوبة، ليس فقط لخروج الإخوان من السلطة بعد عام واحد فقط من حصولهم عليها، وهي التي انتظرتها عقودا، وإنما أيضا لحالة العداء المتزايد التي تواجهها الجماعة من مؤسسات الدولة، وبعض قطاعات المجتمع.⁴²

لكن، على الرغم من كل هذه الحقائق القول بأن الجماعة في طريقها للاختفاء أو الاندثار أبعد ما يكون عن الواقع، فجماعة الإخوان ليست مجرد حزب سياسي، وإنما هي بالأساس حركة فكرية واجتماعية ذات جذور وشبكة تنظيمية واسعة، يصعب تفكيكها من خلال القمع الأمني، بل على العكس، فإنه خلال فترات القمع والإقصاء الشديدين، إن جماعة الإخوان، شأنها في ذلك شأن أية حركة أيديولوجية، تميل للداخل من أجل تحقيق التماسك والبقاء، وهو ما يعني أنه كلما ازداد القمع الخارجي، ازداد تماسك الجماعة، وتضامن أعضائها خلف القيادة⁴³، وفي هذا الخصوص أعربت بدورها الدكتورة "جولي تايلور"، الباحثة السياسية في مؤسسة راند للأبحاث في واشنطن، عن اعتقادها أنه ما دام هناك مسلمون فستكون هناك شريحة من المجتمع تأمل في قيام «الدولة الدينية» بشكل ما، مشيرة إلى وجود مفاهيم مختلفة لهذه الدولة داخل هذه الشريحة من المجتمع، وأفادت بأن الجيش المصري لا يستطيع القضاء على الإخوان ولا مفهوم الدولة الدينية الذي سيبقى حتى إن تم القضاء على جماعة الإخوان.⁴⁴

من جهة أخرى، فإن الجماعة تبدو واقعة تحت ضغط الجمهور الإسلامي الذي يطالبها بالتماسك والصمود في مواجهة الدولة، ليس فقط حفاظا على المكاسب التي تحققت من خلال ثورة 25 يناير، والتي أسهمت في دمج الإسلاميين، وإنما أيضا من أجل ضمان عدم عودة الدولة البوليسية مرة أخرى، لذا، فإن الحديث عن مستقبل الجماعة في الوقت الراهن متوقف على أمرين، أولهما: مدى استعداد الدولة المصرية لدمج الإخوان بشكل حقيقي، والتعاطي معهم بواقعية، وليس من خلال الأداة الأمنية، ثانيهما: قدرة الجماعة على قبول مسألة الدمج المشروط في العملية السياسية مجددا.⁴⁵

ففيما يخص الأمر الأول، يبرز اتجاهين داخل الدولة المصرية بشأن كيفية التعاطي مع الإخوان في مرحلة ما بعد مرسي، أولهما يرى ضرورة إقصاء وربما استئصال الجماعة، وهو تيار يستأنس بحالة الكراهية والخطاب المنتشر في الأوساط العلمانية والليبرالية، والتي ترى أن هذا أفضل وقت لاستئصال الإخوان من الحياة السياسية، أما الاتجاه الآخر، فهو اتجاه الدمج المشروط، وهو الذي يرى عدم واقعية إقصاء الإخوان من المشهد السياسي، ولكنه يرى أن الدمج يجب أن يتم بشروطين، أولهما تفكيك جماعة الإخوان، أو تحويلها لجمعية أهلية ليست لها علاقة بالسياسة، ثانيهما: أن يتخلى حزب "الحرية والعدالة" عن مرجعيته الدينية، وأن يقبل بقواعد اللعبة السياسية، والتيار المهيمن الآن هو التيار الإقصائي الإستتصالي، وهو تيار قريب من أجهزة صنع القرار في مصر، ويدفع بقوة في طريق المواجهة الأمنية، ولعل هذا ما يفسر رفض المبادرات السياسية التي تدعو للتهدئة، وإيجاد مخرج سياسي من الأزمة⁴⁶.

أما فيما يخص الأمر الثاني، أي قدرة الإخوان على التعاطي بواقعية مع مرحلة ما بعد خسارة السلطة، وقبولها للدمج المشروط، فإن ذلك يعني أولا :

اعتراف الجماعة بأخطائها الاستراتيجية التي ارتكبت بعضها، إما بسبب ضعف الخبرة، أو بسبب سوء الحسابات. ثانياً: أن تعيد الجماعة النظر في خطابها الأيديولوجي والسياسي، إذ تمثلت إحدى مشاكل جماعة الإخوان طيلة العام الماضي، في نزوع خطابها نحو المحافظة الدينية والثقافية، وذلك من أجل إرضاء قاعدتها الاجتماعية والدينية، وكذلك الحصول على تأييد ودعم التيارات السلفية، لذا، فإن مستقبل الجماعة سيظل رهنا بقدرتها على استعادة موقعها وتحركها باتجاه الوسط الديني والأيديولوجي، كذلك، سيتوقف مستقبل الجماعة على ظهور قيادات أو تيار إصلاحي حقيقي من رحم الأزمة الراهنة، بحيث يسهم في تحجيم وتقليل الدور المهيمن للتيار المحافظ علي عملية صنع القرار⁴⁷.

ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو أنّ مستقبل جماعة الإخوان المسلمين يبدو مفتوحاً على كل الاحتمالات، وجميعها تشير إلى أن وضع الجماعة و مصيرها بعد انقلاب 03 جويلية ربما لن يعود كما كان من قبله⁴⁸، خصوصاً في ظل استمرار محاكمة الرئيس المعزول "مرسي" وتواصل حملة الاعتقال ضد قيادات الجماعة، ومنه استمرار العنف السياسي في ظل المرحلة الانتقالية الثانية، الأمر الذي يؤثر سلباً على العملية التحول الديمقراطي بمصر.

الخاتمة

من كل ما تم بحثه، نستنتج أن عوامل الصعود السريع والاكتماح الشديد للحركات الإسلامية عموماً، وحركة الإخوان المسلمين بمصر خصوصاً، المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الثورات قد ارتبطت بأسباب عديدة ومختلفة، نذكر منها الهيكل التنظيمي للحركة ومحتواها الفكري من

خلال الأطر المستخدمة في الحملات الانتخابية، فضلا عن دور نظرية التفاهم بين العسكر والإخوان والتي سرعان ما انفضت وتحولت إلى عداة وخلاف حاد بعد تراجع جماعة الإخوان عن قرارها و تعهدها في فبراير 2011 بعدم المنافسة في الانتخابات الرئاسية.

يضاف إلى ذلك، أن الإسلاميين ليسوا بالضرورة أكثر سلطوية من العلمانيين بدليل نظامي عبد الناصر ومبارك كانا علمانيين، وليسوا بالضرورة أكثر ديمقراطية أيضا، والدليل على ذلك سلوك الرئيس المخلوع مرسي وحزب التنمية والعدالة الذراع السياسي لحركة الإخوان المسلمين، دون أن نغض النظر في هذا السياق عن الموقف السلبي للقوى السياسية الأخرى، حيث طوّرت العديد من الجماعات العلمانية المدنية خوفا مرضيا من الإسلاميين وأعدت إنتاج خطاب إقصائي يرى أن التيار الإسلامي معيب وغير قادر على إدارة شؤون الدولة وتلبية حاجات المواطنين، وضمان الاستقرار الداخلي والدعم الخارجي، الأمر الذي ساهم في زيادة تأزم الوضع المصري على جميع المستويات وبالتالي تعثر في العملية الديمقراطية بمصر. فالقضية الأساسية هي أن الديمقراطية لا تعتمد على سلوك حزب أو فصيل واحد، لكن على مجال سياسي متعدد و متوازن،⁴⁹ ونجاح التحول الديمقراطي في مصر يعتمد على قدرة الأطراف السياسية على إدارة اختلافاتها بالطرق السلمية التي جوهرها الحوار وتقبل الرأي الآخر.

الهوامش:

¹ مروة فكري، "صعود إسلامي أم فشل علماني؟ محاولة لفهم نتائج الانتخابات المصرية بعد ثورة 25 يناير"، الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات و تجارب، قطر: مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط.1، 2013، ص.77.

² محمد السيد سليم، "الاداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة 25 يناير"، الإسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات و تحارب، قطر: مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط.1، 2013، ص.ص. 407-408.

³ للمزيد من التفاصيل حول النظام العام للإخوان المسلمين أنظر في: سامح عيد، تجربتي في سراديب الإخوان، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط.01، 2013، ص.ص. 237-254.

⁴ المرجع نفسه، ص.ص. 237-238.

⁵ جون آر برادلي، في قلب مصر: أرض الفراعنة على شفا الثورة، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه و كوثر محمود محمد، القاهرة: كلمات عربية للترجمة و النشر، ط.01، 2012، ص. 63.

⁶ سامح عيد، مرجع سبق ذكره، ص. 238.

⁷ المرجع نفسه، ص.ص. 238-239.

⁸ وليد نويهض، العقد السياسي: الإسلاميون و الدولة و المسألة الديمقراطية (1984-1996)، البحرين: شركة دار الوسط للنشر و التوزيع، ط.2، 2009، ص. 134.

⁹ المرجع نفسه، ص.ص. 134-135.

¹⁰ نفس المرجع، ص.63.

¹¹ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص.408.

¹² المرجع نفسه، ص.408.

¹³ وليد نويهض، مرجع سبق ذكره، ص. 63.

¹⁴ حسام تمام و آخرون، خلاصات أهم الكتب عن الجماعات الإسلامية، دبي: مركز المسبار للدراسات و البحوث، ط.01، 2011، ص. 203.

¹⁵ وليد نويهض، مرجع سبق ذكره، ص. 64.

¹⁶ حيث تعتبر الوثائق الثلاث (01- هذه دعوتنا: بيان للناس، 02- رسالة المرأة، 03- رسالة الشورى) لأنها حسمت بشكل واضح و قاطع الإجابة عن ثلاثة أسئلة: الأول، مفهوم المواطن و المساواة بين المجموعات الدينية و المذهبية، الثاني، مفهوم المرأة و مساواتها بالرجل و حقها في الممارسة السياسية و تولي المسؤوليات العامة و الرسمية، و

الثالث و هو الأهم، حيث حدد أن الأمة هي مصدر السلطات و قطع الطريق على المفهوم المضاد الذي يتمسك بالشرع و الشريعة فقط مصدرا للسلطات. للمزيد أنظر في: المرجع نفسه، ص.ص. 68-70.

¹⁷ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص.408.

¹⁸ شريف درويش اللبان، "من النشأة إلى السقوط: الأدوات الإعلامية لجماعة الإخوان المسلمين"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org/2644>

¹⁹ عماد الدين شاهين، "الإسلام السياسي في مصر"، د.ب.ن.: مركز دراسات السياسة الأوروبية، ماي 2007.

²⁰ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 408-409.

²¹ المرجع نفسه، ص. 409.

²² نفس المرجع، ص.ص. 414-415.

²³ نفس المرجع، ص.ص. 418-419.

²⁴ للمزيد حول النتائج النهائية للأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية و الرئاسية المصرية بعد ثورة 25 يناير أنظر في: أحمد بان، "الأحزاب الإسلامية في مصر و آليات اتخاذ القرار (الحرية و العدالة نموذجا)"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org/2481>

²⁵ للمزيد من التفاصيل أنظر في: مروة فكري، "صعود إسلامي أم فشل علماني؟ محاولة

لفهم نتائج الانتخابات المصرية بعد ثورة 25 يناير"، الإسلاميون ونظام الحكم

الديموقراطي: اتجاهات و تجارب، قطر: مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،

ط.1، 2013، ص.ص. 91-93.

²⁶ المرجع نفسه، ص.ص. 93-94.

²⁷ نفس المرجع، ص. 96.

²⁸ محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص. 425.

²⁹ المرجع نفسه، ص. 456.

³⁰ خليل العناني، "جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسى"، مجلة سياسات عربية، العدد (04)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2013، ص. 01.

³¹ المرجع نفسه، ص.ص. 08-09.

³² مروة فكري، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 113-114.

³³ حيث انطلق الإخوان من تصور مركزي ذي محورين: الأول هو محور "التمكين" من خلال وثيقة التمكين التي تشير إلى "الاستعداد لتحمل مهام المستقبل، وامتلاك القدرة على إدارة الدولة من خلال خطة شاملة تضع في حساباتها ضرورة تغلغل الجماعة في طبقات المجتمع الحيوية، و التعامل مع قوى العالم الخارجي". إذ تطرح الوثيقة أهمية التغلغل في مؤسسات المجتمع وطمأنه الأقباط والقوى الخارجية وصولاً إلى التمكين. و المحور الثاني هو "الفتح" ذلك أن وصولهم إلى السلطة إنما يعني تمكينهم من أجل تحقيق هذا الهدف، بمعنى إذا تحقق التمكين يأتي الفتح، و قد أكد هذا المحور الرئيس السابق "مرسى" قبيل وصوله إلى الرئاسة حيث صرح أن "الإخوان سيعيدون فتح مصر من جديد" و ذلك على غرار فتح "عمرو بن العاص" لمصر. للمزيد أنظر في: محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 431-432.

³⁴ المرجع نفسه، ص. 434.

³⁵ مروة فكري، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 114-115.

³⁶ للمزيد من التفاصيل أنظر في: المرجع نفسه، ص.ص. 115-116.

³⁷ نفس المرجع، ص.ص. 116-117.

³⁸ عبد الحميد خيرت، "من الإخفاق إلى الفشل: عام على تولي مكتب الإرشاد حكم مصر"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.acrseg.org/2241/bcrawl>

³⁹ يذكر الباحث "خليل العناني" أنه تحدث مع عدد من كبار قادة الإخوان، و قد لاحظ حجم استخفافهم بتحركات الشارع ضدهم، و بدا أن ثمة مشكلة في إدراك هؤلاء للأزمة التي كانت تتجمع في الأفق، و في سؤال له للدكتور "محمود حسين" الأمين العام

للجماعة، كيف ترى يوم 30 جوان؟ كانت إجابته: "سوف يكون يوماً عادياً و الشعب سوف يحميننا". أخذ من: خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص. 08.

⁴⁰ هيثم عميرة فرناندث، "قراءات في سقوط مرسي"، على الموقع الإلكتروني:

http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/web/riecano_es/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_es/zonas_es/comentario-amirah-fernandez-lectura-caida-morsi-arabe#.U0gPnGfRNkY

⁴¹ خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

⁴² المرجع نفسه، ص.ص. 10-11.

⁴³ نفس المرجع، ص. 11.

⁴⁴ شهرت عارف، "4 سيناريوهات تحدد مستقبل مصر بعد سقوط حكم الإخوان"، 17

سبتمبر 2013، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.elwatannews.com/news/details/341363>

⁴⁵ خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

⁴⁶ المرجع نفسه، ص.ص. 11-12.

⁴⁷ نفس المرجع، ص. 12.

⁴⁸ نفس المرجع، ص. 13.

⁴⁹ مروة فكري، مرجع سبق ذكره، ص. 120.